التشريع سيرفع العدد من 122 ألف مقاتل إلى 152 ألفاً

قانون لزيادة عدد مقاتلي الحشد في الذكرى الأولى لإقرار قانونه

المهندس لـ(المدى): قرار رسمي بإبقاء التشكيل بعد مرحلة داعش

□ بغداد / محمد صباح

خلافاً للتوقعات بانتهاء دور الحشد الشعبي وتخفيض أعداده بعد مرحلة الانتصار على داعش، فإن الحكومة والبرلمان يدرسان مسودة تشريع من شأنها زيادة عدد المنضوين في هذا التشكيل الامني الذي تأسس لمواجهة داعش عام ٢٠١٤.

ويتزامن طرح مقترح القانون مع الذكرى الاولى لتشريع مجلس النواب، في تشرين الاول ٢٠١٦، قانون (هيئة الحشد الشعبي) المكونة من ٣ مواد فقط.

وترك القانون للقائد العام إصدار التعليمات الخاصة بتنظيم هيئة الحشد، إلا أن مسودة القانون الجديد ستتولى رسم الهيكلية والتراتبية العسكرية تحت اسم (قانون خدمة وتقاعد الحشد الشعبي).

وأصدر مجلس النواب، الخميس الماضي، قراراً ألزم بموجبه الحكومة بمساواة رواتب الحشد مع نظرائهم في وزارتي الدفاع والداخلية.

ويقول أبو مهدي المهندس، نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي، في تصريح خاص لـ(المدى) أمس،"قانون للحشد الشعبي مكون من خمس فقرات تم تشريعه في مجلس النواب، وما نطالب به في الوقت الحالي أن يكون قانون الخدمة والتقاعد للحشد".

وأضاف المهندس، الذي أدلى بتصريحه قبيل حضوره جلسة مشتركة مع لجنة الأمن البرلمانية،"هناك رأي في الحكومة والبرلمان على إبقاء الحشد الشعبي بعد انتهاء المعارك والقضاء على داعش، مما يتطلب إقرار قانون للخدمة والتقاعد".

وكشف القيادي البارز في الحشد أن"هيئة الحشد الشعبي قدمت مقترحا إلى رئيس مجلس الوزراء وتمت مناقشته من قبل لجنة خاصة من كبار مستشاريه العسكريين".

وتابع المهندس بالقول إنّ"التعديلات على مسودة مقترح الخدمة والتقاعد أجرتها اللجنة الوزارية". وأكد أن"قانون الحشد، الذي أقر في مجلس النواب، قانون عام حاله حال قانون الخدمة المدني أو العسكري الساري المفعول".

ونوه القيادي في الحشد الشعبي إلى أنّ"هذا المقترح قدم إلى رئيس مجلس الوزراء وكذلك إلى لجنة الأمن والدفاع البرلمانية من أجل دراسته". وشدد على أن"عدد الحشد سيبقى على وفق مشروع الموازنة الاتحادية المقدم من قبل الحكومة".

واستمعت لجنة الامن البرلمانية، خلال جلسة استضافة عقدتها أمس، الى توضيحات المهندس حول التعديلات التي قدمت لقانون (خدمة وتقاعد الحشد الشعبي).

وأوضح النائب حاكم الزاملي، رئيس لجنة الامن والدفاع البرلمانية، أنّ"التعديلات التي ستطرأ على قانون الحشد تتضمن الرتب الفخرية والارتباط والتسليح والمقرات والواجبات". واضاف ان "الفصائل والالوية يجب ان يكون لها قادة وآمرون منتدبون من الجيش".

وتابع الزاملي، في تصريح لـ(المدى)، أن"الرتب الفخرية ستعطى إلى بعض المقاتلين على وفق ضوابط معينة كالتحصيل الدراسي وبعض الامور الخاصة بالرتب العسكرية".

وكشف رئيس لجنة الامن أن"العدد الحالي لمنتسبي الحشد هو ١٢٢ ألف مقاتل، الذين يتسلمون رواتب، وعلى وفق التعديلات الجديدة سيرتفع العدد الى ١٥٢ ألف مقاتل ليشمل كل الفصائل التي شاركت في قتال داعش".

وفي السياق ذاته، أكد عضو لجنة الامن النائب محمد الكربولي، في حديث مع (المدى)، تقديم قانون يخص خدمة وتقاعد الحشد الشعبي الى الحكومة لدراسته. وتوقع الكربولي ان يقدم مجلس النواب المسودة المقترحة للتصويت قريبا.

وتابع النائب عن الانبار أن"الحشد، ومن خلال هذا المقترح، سيكون أكثر توازنا سياسيا وعسكريا، وسيكون أكثر انضباطا في مناطق تواجده"، لافتاً الى أن"القانون الجديد يتكلم عن أعداد الحشد الشعبي والتوزيع والآليات".

وبيّن الكربولي أنّ"عدد الحشد في الوقت الحاضر هو ١٢٢ ألف مقاتل، وسيرتفع من خلال هذا المقترح إلى ١٥٠ الف مقاتل"، مؤكدا أن الزيادة"جاءت بعد اضافة كل الفصائل التي انتمت مؤخرا إلى الحشد الشعبي".

ويتوقع عضو لجنة الامن والدفاع تقديم مسودة القانون الى القراءة الاولى في مجلس النواب خلال الاسبوع المقبل.

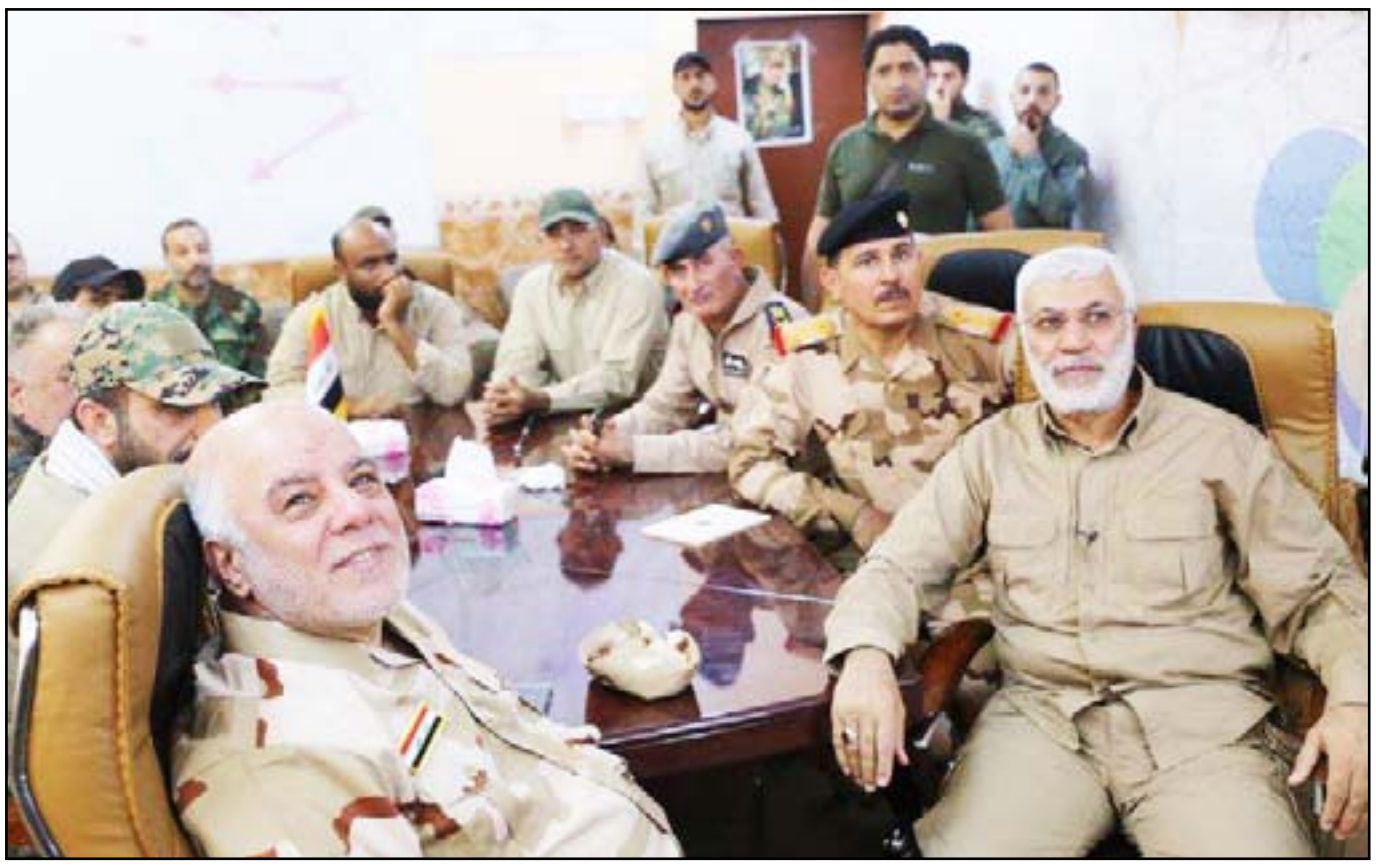

العبادي في اجتماع سابق مع قادة في الحشد وضباط من الجيش

العراق يعلن عودة 2.5 مليون نازح إلى مناطقهم

□ بغداد / المدى

كشفت إحصائية أعدتها الحكومة العراقية عن عودة نحو ٢,٥ مليون نازح الى مناطقهم التي تم تحريرها من سيطرة تنظيم داعش. وأكدت إطلاق عدد من المشاريع بينها القروض الميسرة وتوفير فرص العمل لأبناء تلك المناطق.

وكانت الامم المتحدة قد كشفت، في الـ١٠ من تشرين الاول الماضي، عن نزوح ٥,٤ مليون نازح في العراق منذ أحداث حزيران ٢٠١٤.

وقال الأمين العام لمجلس الوزراء مهدي العلاق، في مؤتمر صحفي عقده وسط بغداد أمس الاحد، وتابعته (المدى)، إن"من أهم التحديات التي تواجه الحكومة العراقية بعد الانتصار المتحقق على العصابات الإرهابية هي مرحلة إعادة الإعمار وتوفير الاستقرار للمدن المحررة".

وأكد العلاق ان"هناك خطوات مدروسة ومخططاً لها لتوفير الخدمات كافة للمدن المحررة، تتبعها خطوات أخرى لإعادة البناء الاقتصادي والنهوض بجميع القطاعات العراقية وعلى المستويات كافة".

واضاف أمين عام مجلس الوزراء ان"الحكومة تعمل بجهد استثنائي لإعادة الاستقرار لتلك المناطق، وتوفير فرص العمل من خلال إطلاق القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة لأبناء تلك المناطق"، لافتاً الى"الدور الكبير الذي لعبته القوات الأمنية بمختلف صنوفها في القضاء على الإرهاب وتحرير أغلب الأراضي العراقية".

وكشف المسؤول الحكومي البارز ان"الحكومة العراقية نجحت بإعادة قرابة ٢,٥ مليون نازح الى المناطق المحررة رغم المخاوف التي راودت تلك العوائل، ودور الجهات المعنية في ترسيخ مبدأ المصالحة في نفوس أبناء المناطق المستعادة ونبذهم للتطرف ومبدأ الطائفية الذي كان سائداً إبان فترة سيطرة العصابات الإرهابية على تلك المناطق".

وأثنى العلاق على"دور دول الجوار والدول الصديقة الأخرى، والمنظمات الإنسانية في مساندة الحكومة العراقية والشعب العراقي في القضاء على داعش الإرهابي واستعادة المدن والمحافظات العراقية من تلك العصابات، وتوفير المساعدات الإنسانية والدعم اللوجستي والخبرات العسكرية التي ساهمت مع عوامل إيجابية أخرى في عودة الاستقرار للمناطق المحررة".

وأشار أمين عام مجلس الوزراء الى انه"من المقرر إقامة مؤتمر دولي في بداية العام القادم بدولة الكويت الشقيقة لإعادة إعمار المناطق المحررة بمشاركة عدد كبير من الدول الشقيقة والصديقة والشركات العملاقة الرصينة التي لها خبرة في مجال إعادة الإعمار والاستثمار"، كما أشاد بدور البنك الدولي الداعم لهذا المؤتمر.

نفى انسحاب قطعاته من زمّار وربيعة

الحشد يحبط تسلُّلاً لداعش قرب الحدود السوريّة

□ بغداد / المدى

نفى المتحدث باسم هيئة الحشد الشعبي أحمد الأسدي، أمس الأحد، انسحاب قواته من مناطق زمار وربيعة والمناطق القريبة منها، مؤكدا أنها رهن إشارة القائد العام لتنفيذ أي واجب تكلف به في جميع القواطع والمواقع".

على صعيد متصل، أحبطت قوات الحشد، أمس الأحد، تسللا لعناصر داعش على الحدود غرب الموصل مصدرهما الاراضي السورية.

وقال بيان للحشد ان"القوة الصاروخية للواء التاسع والعشرين في الحشد الشعبي تمكنت من رصد واستهداف تجمع لعناصر داعش حاولوا التسلل من الاراضي السورية باتجاه تل صفوك الحدودي"، لافتا الى ان"الضربات حققت اصابات مباشرة في صفوف داعش".

واشار الحشد الى قتل خمسة من مسلحي داعش خلال العملية.

وعلى الصعيد ذاته، دمر اللواء ٣٣ في الحشد الشعبي مضافة لتنظيم داعش الإجرامي جنوب غربي صحراء نينوى.

وقال بيان للحشد أمس إن"أبطال اللواء الـ٣٣ استهدفوا بضربات موجهة بصواريخ الكورنيت مضافة للإرهابيين في قرية عبد علوان كان بداخلها ١٣ داعشياً"، لافتاً الى أنّ"الإصابات كانت دقيقة وحققت أهدافها"، لافتاً الى أن"قوات اللواء قد اكملت استعداداتها أيضا لتحرير صحراء جنوب غربي نينوى".

حُفَر عملاقة ونقاط إعلامية كلّ ما تركه داعش

أهالي راوة يتحدّثون حول عزلتهم عن العالم طيلة 3 أعوام

□ بغداد / أ ف ب

وسط موجات الغبار والرمال تبدو لافتة (ديوان الصحة- ولاية الفرات) شاهدة على انتهاء الحكم الإداري لتنظيم داعش في راوة، آخر بلدات"الخلافة"، التي لفظ فيها الإرهابيون آخر أنفاسهم في العراق.

هذه هي السنة الرابعة التي يغيب فيها حمزة محمود (١٣ عاما) عن مقاعد الدراسة. فمنذ وصول داعش في العام ٢٠١٤ إلى راوة، الواقعة في وسط الصحراء العراقية الغربية قرب نهر الفرات، لم يلتحق بأي عام دراسي. حياته اليومية كطفل، كانت خلال ثلاث سنوات عبارة عن قرارات الحظر والمنع والأنشطة الأخرى التي يفرضها إرهابيو تنظيم داعش.

كان يجب على سكان البلدة، الذين يبلغ عددهم نحو ٢٠ ألف نسمة، والمناطق المحيطة، التوجه بانتظام إلى الأكشاك الجاهزة المركبة عند مدخل البلدة في الشوارع المغطاة بالرمال التي تجلبها الرياح.

على تلك الأكشاك، وضعت لافتة كتب عليها (نقطة إعلامية). هناك، يتم إعلام السكان بالهجمات الجديدة لتنظيم داعش أو سيطرته على أراض، وكل الاعتداءات الدامية للتنظيم.

وفي العام ٢٠١٤، سيطر التنظيم على ما يقارب من ثلث مساحة البلاد. لكن التنظيم اليوم فقد السيطرة تماما على أي بلدة من بلدات العراق المأهولة بالسكان.

كان الإرهابيون يذكّرون أهل راوة دائما بالقواعد"الشرعية"التي يجب عليهم الالتزام بها.

ويقول محمود، الذي يرتدي سترة صفراء اللون عليها العلم الإيطالي،"كان واجبا على الرجال إطالة لحاهم وتقصير جلابياتهم، وإلا يجلدونهم ٢٠ جلدة".

من جهته، يشير عارف عايد (٦٧ عاما) بجلابيته ولحيته البيضاويتين الى أن"داعش عطل الكهرباء والتلفون والتلفزيون لثلاث سنوات".

وأعلنت القوات العراقية، الجمعة الماضية، فرض كامل سيطرتها على راوة آخر البلدات التي كانت خاضعة لتنظيم داعش في البلاد بمحاذاة الحدود مع سوريا.

وتعتبر راوة الواقعة في محافظة الأنبار، آخر منطقة كانت تتواجد فيها هيكلية حاكمة وعسكرية وإدارية للتنظيم المتطرف. لكن لا تزال هناك جيوب أخرى فرّ إليها عناصر التنظيم في المناطق المجاورة. وبذلك، يكون قد تقلص وجود التنظيم المتطرف، وخسر موطئ قدمه الثابت الأخير، من دون مقاومة تذكر.

ويؤكد مسؤولون عسكريون ومحليون أن المسلحين يفرون عموما إلى سوريا قبيل وصول القوات العراقية، التي أعلنت هذه المرة عن وصولها من الجهة المقابلة من نهر الفرات، من خلال دعوة السكان عبر مكبرات الصوت إلى رفع الأعلام البيضاء، والارهابيين عبر موجات الراديو إلى الاستسلام.

وقبل أيام من اقتحام مركز راوة، قال قائممقام قضاء راوة حسين علي لـ(فرانس برس)"هناك هروب جماعي لعناصر داعش من المدينة باتجاه الحدود العراقية"مع سوريا حيث تتقلص مناطق سيطرته أيضا.

وأضاف علي أن هؤلاء هربوا"بعد تكبد التنظيم خسائر بسبب الضربات الجوية وكذلك القصف بالمدفعية على مواقعهم بالمدينة".

وكالعادة، ترك الدواعش وراءهم منازل مهدمة وآليات محترقة ومدمرة، كما أنّ بعض منازل الأهالي التي كان يستخدمها كمخابئ ومصانع له، لم تعد اليوم إلا ركاماً بفعل الغارات الجوية.

ولا تزال الحفر الضخمة متفاوتة بين الأبنية الحجرية التقليدية الواقعة في المنطقة القريبة من الفرات. ولكن ما وراء الأضرار المادية، هناك جروح لا تزال مفتوحة في قلوب أبناء المنطقة التي يسكنها السنّة.

ولأن المنطقة الصحراوية تلك الممتدة من الحدود السورية إلى أطراف بغداد، كانت لفترات طويلة معقلا لجماعات متطرفة توالت في العراق لسنوات، يتم الآن إلقاء اللوم على السكان.

ويقول عايد"لقد أخذوا عنا نظرة أن أهل راوة كلهم دواعش، بل العكس، نحن لو كنا مع داعش ما كنا بقينا هنا"عند وصول القوات الحكومية.

ومع دخولها إلى المناطق الصحراوية الغربية للعراق، كانت القوات العراقية التي تضم غالبية شيعية، مسنودة بالحشد العشائري الذي يضم فصائل سنّية من أبناء المنطقة.

ويقول أحد مقاتلي الحشد العشائري محمد الجغيفي بابتسامة عريضة"لقد حسمنا المعركة بالنصر في راوة".

ويضيف بنبرة الواثق"إذا ما وجدت معارك جديدة ضد داعش، فنحن حاضرون".

رئيس أركان الجيش: هيكلة القوّات الأمنيّة خلال 2018

□ بغداد / المدى

أكد رئيس أركان الجيش الفريق أول الركن عثمان الغانمي، أمس الاحد، ان العام ٢٠١٨ هو عام لدحر عصابات داعش الارهابية وبناء وهيكلة القوات الامنية ومحاربة الفساد.

وقالت وزارة الدفاع، في بيان اطلعت عليه (المدى) امس، ان"رئيس أركان الجيش الفريق أول الركن عثمان الغانمي ترأس اليوم (أمس) مؤتمر المفتشية العسكرية الخاص بتدريب أفواج الحراسة والحماية بحضور المعاونين والمفتش العسكري العام لوزارة الدفاع ومدراء الصنوف وآمري المواقع".

وأشار البيان الى أن الغانمي استهل المؤتمر بحديث ركز خلاله على بعض النقاط المهمة أبرزها التأكيد على أن يكون عام ٢٠١٨ هو عام بناء وهيكلة القوات الامنية ومحاربة الفساد من خلال تطبيق القوانين على الجميع دون استثناء.

وأشاد رئيس أركان الجيش بـ"الخطة التي أعدتها المفتشية العسكرية الخاصة بتدريب أفواج الحراسة والحماية، موجهاً آمري المواقع والأفواج بأخذ دورهم في التدريب والعودة الى السياقات العسكرية من أجل خلق جندي متدرب وإبراز الصورة الناصعة والمشرقة للجيش العراقي الذي حارب ودافع وأخذ دور المقاتل والإنسان في ملحمة تاريخية ضد قوى الشر والظلام".

أوصى الفريق أول عثمان الغانمي"جميع المعنيين الاهتمام بالجرحى والمعاقين وعوائل الشهداء وإشراكهم بدورات اختصاصية لأنهم جزء من المؤسسة العسكرية بل لولا تضحياتهم الجلية لما تحقق النصر المؤزر، والاهتمام بهم للمساهمة في بناء بلدنا العراق".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
رئيس التحرير التنفيذي
عدنان حسين
نائب رئيس التحرير
علي حسين
مدير التحرير
مازن الزيدي
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون